

عن الأوضاع في جميع أنحاء المحافظة في نهاية عام ٢٠٢٠، ومقارنة بالأرقام عن خطورة ظروف المعيشة خلال عام ٢٠٢٠ (من ٣١/١٢/٢٠١٩ إلى ٣١/١٢/٢٠٢٠). كما يحدّد مناطق عدم العودة المسجلة من قبل فرق التقييم السريع والاستجابة (RARTs) التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، إضافة إلى المواقع التي تمّ تقييمها حديثاً، والعائدين الذين يعيشون في ترتيبات إيواء حرجية، والنازحين الذين تستضيفهم المحافظة.

أما القسم الثاني من هذا التقرير، فمخصّص لمجموعات الوافدين من المخيمات بعد إغلاقها منذ منتصف تشرين الأول. ويسلط الضوء على الظروف المعيشية للوافدين الجدد، إمّا بعد عودتهم إلى مناطقهم الأصلية، أو بعد وصولهم إلى مواقع نزوح جديدة. أما القسم الثالث من التقرير فيعرض تحليلاً للظروف على مستوى الأقضية، ويركّز على الدوافع الرئيسية لخطورة الظروف في النواحي والتغيّرات التي حدثت بين كانون الأول ٢٠١٩ وكانون الأول ٢٠٢٠.

مؤشر العودة، أداة مصمّمة لقياس خطورة الظروف في مناطق العودة. ويستند هذا المؤشر على ١٦ مؤشر مجمّعة في مقياسين: الأوّل هو، سبل العيش والخدمات الأساسية؛ فيما يتمحور المقياس الثاني حول قضايا التماسك الاجتماعي وتصوّرات السلامة والأمن. ويستخدم المؤشر نموذج الانحدار لتقييم تأثير كل مؤشر من تلك المؤشرات في تسهيل أو منع العودة. وينتقل المؤشر من الصفّر (استيفاء جميع الظروف الأساسية للعودة) إلى ١٠٠ (عدم استيفاء الظروف الأساسية للعودة). وتشير الدرجات الأعلى في المؤشر إلى ظروف معيشية أكثر قسوة للعائدين. وتُصنّف درجات مؤشر الخطورة إلى ثلاث فئات: "منخفضة" و "متوسطة" و "عالية" (التي تتضمّن أيضاً "عالية جداً"). لمزيد من المعلومات عن مؤشر العودة، يرجى مراجعة "نُبذة عن المنهجية".

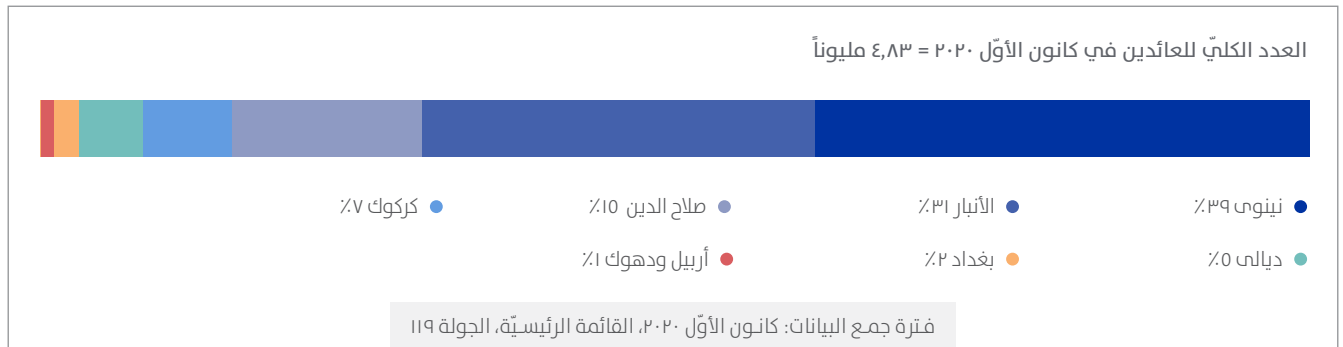
يقوم مؤشر العودة بتحليل العودة في محافظة معيّنة. ويركّز هذا التقرير على ديناميكيات العودة في محافظة صلاح الدين. يتناول القسم الأول منه نُبذة

تصنيف الظروف في مناطق العودة

في صلاح الدين خلال الفترة بين كانون الأول ٢٠١٩ وكانون الأول ٢٠٢٠، بمقدار ٣٣,٥٥٢ فرداً، وهو عدد أقلّ من ذلك المسجّل في العام السابق، حيث عاد إلى المحافظة ٨٤,٥٤٠ فرداً خلال الفترة بين كانون الأول ٢٠١٨ وكانون الأول ٢٠١٩.

بلغ العدد الإجمالي للعائدين في محافظة صلاح الدين في كانون الأول ٢٠٢٠، ٧٠٨,٧٤٤ فرداً عائداً من أصل ٤,٨٣ مليون على الصعيد الوطني، موزعين عبر ثمان أفضية و٢٣٨٥ موقعاً^١ وهو ثالث أكبر عدد من العائدين مقارنة بالمحافظات الأخرى، بنسبة ١٥٪ من جميع العائدين في العراق (الشكل ١). وارتفع عدد العائدين

لشكل (١): نسبة العائدين حسب المحافظات



العائدون في ظروف شديدة الخطورة

عالية الخطورة، ونسبة ٥٩٪ إلى مواقع متوسط الخطورة، و ٢٠٪ إلى مواقع منخفضة الخطورة. ويعتبر عدد العائدين ضمن فئة الخطورة العالية، ضعف المتوسط الوطني الذي يشير إلى أن ١٠٪ من العائدين يعيشون في مواقع عالية الخطورة (الشكل ٢).

خلال الجولة ١١ لمؤشر العودة التي جرت بين تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠٢٠، تم تقييم ٢٢٤ موقع عودة. ولوحظ أن ٥٨ موقعاً من هذه المواقع، يعاني من ظروف قاسية،^٢ إذ تستضيف محافظة صلاح الدين ثاني أكبر عدد من العائدين الذين يعيشون في ظروف عالية الخطورة، بوجود ١٤٣,٦٨٢ فرداً. ويعني ذلك أن حوالي ٢١٪ من العائدين في صلاح الدين عادوا إلى مواقع مصنفة على أنها

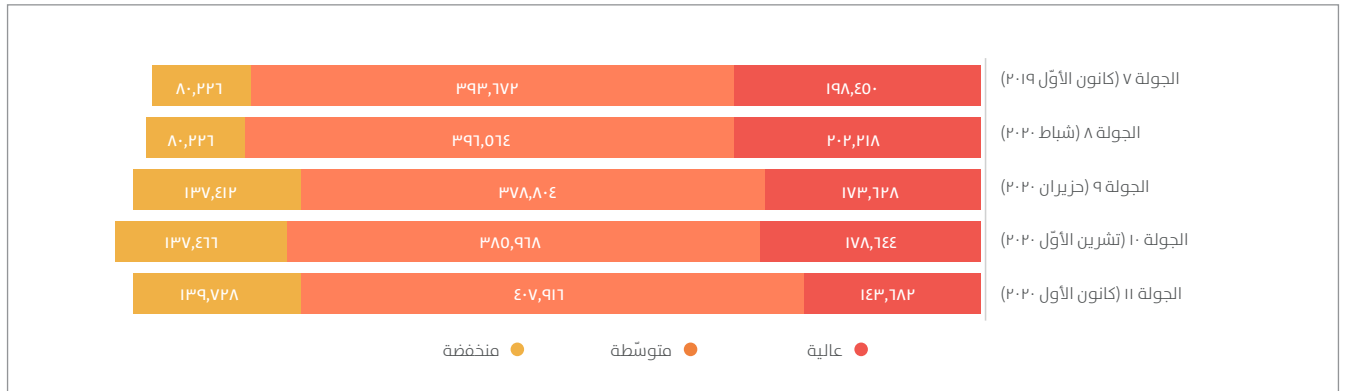
الشكل (٢): نسبة وأعداد العائدين حسب فئة الخطورة في محافظة صلاح الدين



لم تحدث زيادة في عدد العائدين الذين يعيشون في ظروف قاسية خلال جولة أيار وحزيران ٢٠٢٠، بسبب تفشي جائحة كورونا وما تبع ذلك من إغلاق وتجبر وحظر تجول. وحدث أكبر انخفاض في عدد العائدين الذين يعيشون في ظروف عالية الخطورة (٣٤,٦٩٢ فرداً) خلال الفترة بين تشرين الأول وكانون الأول ٢٠٢٠.

شهدت محافظة صلاح الدين خلال عام ٢٠٢٠ تناقصاً تدريجياً في عدد العائدين الذين يعيشون في مواقع عالية الخطورة (الشكل ٣). وخلال الفترة بين كانون الأول ٢٠١٩ وكانون الأول ٢٠٢٠، سُجِّل ارتفاع قدره ٥٤,٧٦٨ فرداً يعيشون في ظروف بائسة. وبخلاف المحافظات الأخرى،

الشكل (٣): توجهات العودة سنوياً في محافظة صلاح الدين، حسب فئة الخطورة



مواقع اللاعودة، والمواقع المقيمة حديثاً

عودة، فأصبح مجموع مواقع اللاعودة في صلاح الدين ٣٣ موقعاً، كما في كانون الأول ٢٠٢٠. ويُعد الوضع الأمني المتوتر ودمار المساكن وقلة الخدمات الأساسية وسوء البنية التحتية، الأسباب الرئيسية وراء عدم عودة الأهالي إلى هذه المناطق.^٤ وبفضل الوصول إلى مناطق جديدة خلال العام، تم تقييم ٢٠ موقع عودة جديد في محافظة صلاح الدين. وتقع هذه المواقع الجديدة في طوز خورماتو (١٥) ومن هذه المواقع العشرين، يُصنّف ١٧ موقعاً منها ضمن فئة الخطورة العالية، من بينها ١٥ موقعاً في طوز خورماتو.

يُسجّل الموقع الذي لم يُعد سكّانه النازحون إليه منذ عام ٢٠١٤ حتى الآن، كموقع لا عودة.^٣ وكانت مصفوفة تتبّع النزوح قد سجّلت في كانون الأول ٢٠١٩، ٤٦ موقعاً لم يشهد عودة في محافظة صلاح الدين، وبالتحديد في أقضية طوز خورماتو (٢٩) وبيجي (٧) وتلد (٣). ومن جميع هذه المواقع، شهد ١٥ موقعاً عودة النازحين على مدار عام ٢٠٢٠ بعد تحسّن الوضع الأمني في مناطقهم، الأمر الذي مكّنهم من معاودة أنشطتهم الزراعية وإعادة تأهيل مساكنهم. وخلال عام ٢٠٢٠ أيضاً، سجّلت مصفوفة تتبّع النزوح موقعين آخرين لم يشهدا أي

٢ تشير عبارة "الظروف البائسة أو السيئة" الواردة في هذا التقرير إلى الظروف السائدة في المواقع المصنفة على أنها شديدة الخطورة.
٣ يصعب تسجيل ورصد هذه المواقع، لعدم وجود مصادر معلومات رئيسيين أو سكان فيها، ويتمّ تحديدها عموماً من خلال الكلام الشفهي.
٤ لتفاصيل أكثر عن مواقع اللاعودة، يرجى الاطلاع على التقرير الموسوم "مناطق اللاعودة".

العائدون الذين يعيشون في ترتيبات إيواء حرجة

مهجورة. ويتركّز حوالي ٣٠٪ (١٢,٨٨٨ فرداً) من العائدين المقيمين في ترتيبات إيواء حرجة في قضاء بيجي و٢٢٪ في تكريت و١٠٪ في بلد.

حتى كانون الأول ٢٠٢٠، وصل ٤٢,٤٥٠ عائداً إلى ترتيبات إيواء حرجة في صلاح الدين، أي ٦٪ من مجموع العائدين في المحافظة.^٥ ويعيش معظم هؤلاء العائدين في مبانٍ مدمرة أو متضررة بشدة، بينما يعيش الآخرون (٨٪) في مبانٍ غير مكتملة أو

النازحون في صلاح الدين

والمهجّرين في البلاد، يعيش جميعهم في مناطق خارج المخيمات، كما في كانون الأول ٢٠٢٠. وتستضيف أقضية طوز خورماتو وسامراء وتكريت أكبر عدد من النازحين في المحافظة، بنسبة ٣٥٪ (٢١,٩٤٢ فرداً) في طوز خورماتو، و٢١٪ (١٦,٤٠٤ فرداً) في سامراء، و٢٥٪ (١٥,٦٠٠ فرداً) في تكريت (الجدول ١).

شهدت محافظة صلاح الدين بين كانون الأول ٢٠١٩ وكانون الأول ٢٠٢٠، انخفاضاً في عدد النازحين من ٧٩,٧٩٤ نازحاً إلى ٦٢,٢٣٢ نازحاً. وشمل هذا الانخفاض البالغ ١٧,٥٦٢ فرداً، انخفاضاً في عدد النازحين من خارج المخيمات أيضاً بمقدار ١٦,٣٨٧ فرداً (٩٣٪) و١,١٧٥ فرداً من المخيمات. وتحتل محافظة صلاح الدين المرتبة السادسة من حيث عدد النازحين في العراق بنسبة ٥٪ من إجمالي النازحين

الجدول ١: عدد العائدين والنازحين في صلاح الدين حسب الأقضية

القضاء	معدّل الخطورة (مواقع العودة)	مجموع العائدين (الأفراد)	إجمالي النازحين خارج المخيمات (أفراد)	إجمالي النازحين في المخيمات (الأفراد)	المواقع التي تحوي نازحين أكثر من العائدين
الدور	متوسطة	٦٠,٦٧٨	٦٦	٠	٠
الفارس	متوسطة	١٢,٣٧٨	٢,٤٢٤	٠	٠
الشرقاط	متوسطة	١٦١,٩٥٢	٥٢٨	٠	٠
بيجي	متوسطة	١١٩,٣٧٠	٦٠٠	٠	٠
بلد	عالية	٦٨,١٨٤	٤,٦٦٨	٠	٠
سامراء	متوسطة	٥٧,٦٦٦	١٦,٤٠٤	٠	٠
تكريت	منخفضة	١٧٥,٣٦٨	١٥,٦٠٠	٠	٢
طوز خورماتو	متوسطة	٥٣,١٤٨	٢١,٩٤٢	٠	٣
المجموع		٧٠٨,٧٤٤	٦٢,٢٣٢	٠	٥

العائدون من المخيمات، والعلاقة مع درجة الخطورة^٦

وصول النازحين من المخيمات إلى أماكن تقع خارج المخيمات في محافظة صلاح الدين

التنقل بحرية بين منطقة الأصل ومنطقة النزوح، الأمر الذي دفعهم نحو العودة إلى مناطق الأصل.

ويستضيف قضاء بيجي أكبر عدد من العائدين القادمين من المخيمات بنسبة ٢٩٪ (٢١٪) وبلد بنسبة ٢٦٪ (الشكل ٤). وعاد معظم القادمين من المخيمات في بيجي، وجميع القادمين من المخيمات في الشرقاط والفارس إلى مناطقهم الأصلية. وفي بلد، عاد ٤٠٪ إلى مناطقهم الأصلية، بينما عاد الآخرون (٦٠٪) إلى مواقع نزوح جديدة وأصبحوا بالتالي نازحين خارج المخيمات.

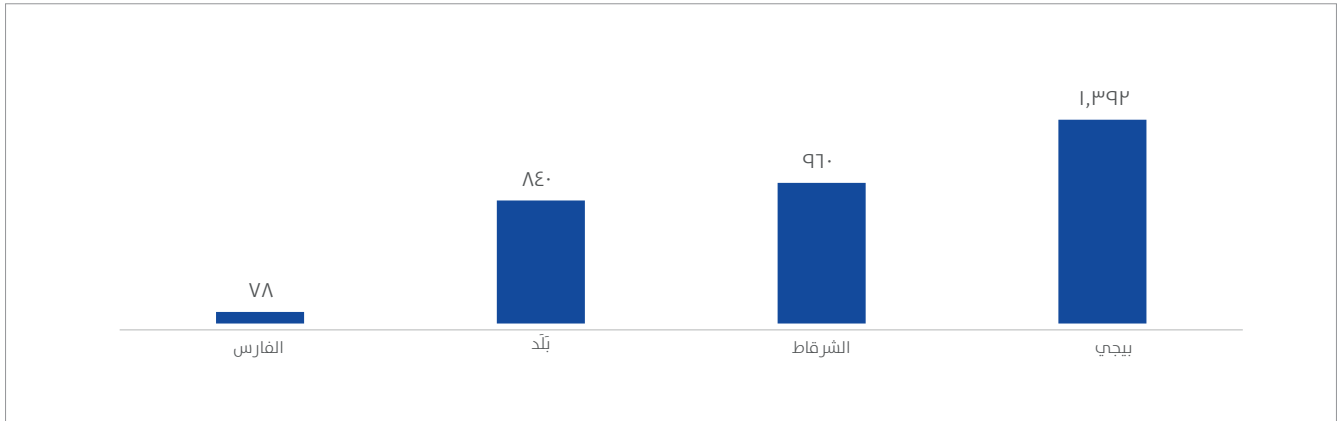
في الفترة بين تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠٢٠، سجلت مصفوفة تتبع النزوح وصول ٣,٢٧٠ عائداً (٥٤٥١ أسرة) من كافة مخيمات البلاد إلى أماكن تقع خارج المخيمات في صلاح الدين.^٧ وجاء معظم هؤلاء نتيجة لإغلاق المخيمات وتوحيدها منذ منتصف تشرين الأول ٢٠٢٠. وعاد من هؤلاء ٢,٦٩٤ فرداً (٨٢٪) إلى مناطقهم الأصلية، بينما انتقل ٥٧٦ (١٨٪) منهم إلى مواقع نزوح جديدة، وأصبحوا بالتالي نازحين خارج المخيمات. وإضافة إلى إغلاق المخيمات ورغبة بعض النازحين في العودة إلى ديارهم بسبب تحسّن الأمن في مناطق الأصل، هناك عامل ملحوظ باتجاه مغادرة المخيمات يرتبط بحظر التجوّل بسبب تفشّي جائحة كورونا. إذ ساهم هذا العامل في الحدّ من قدرة النازحين على العمل خارج المخيمات أو

٥ تشمل ترتيبات الإيواء الحرجة، المستوطنات غير الرسمية والمباني الدينية والمدارس والمباني غير المكتملة أو المهجورة. والخيام والكابينات وغيرها من أنواع المأوى المؤقت؛ فضلاً عن المباني التي تضررت دمرّت بشدة أو المساكن المعتادة والإقامة الإيجار على المدى الطويل غير الصالحة للسكن (لها نفس خصائص المباني غير المكتملة أو المتضررة بشدة).

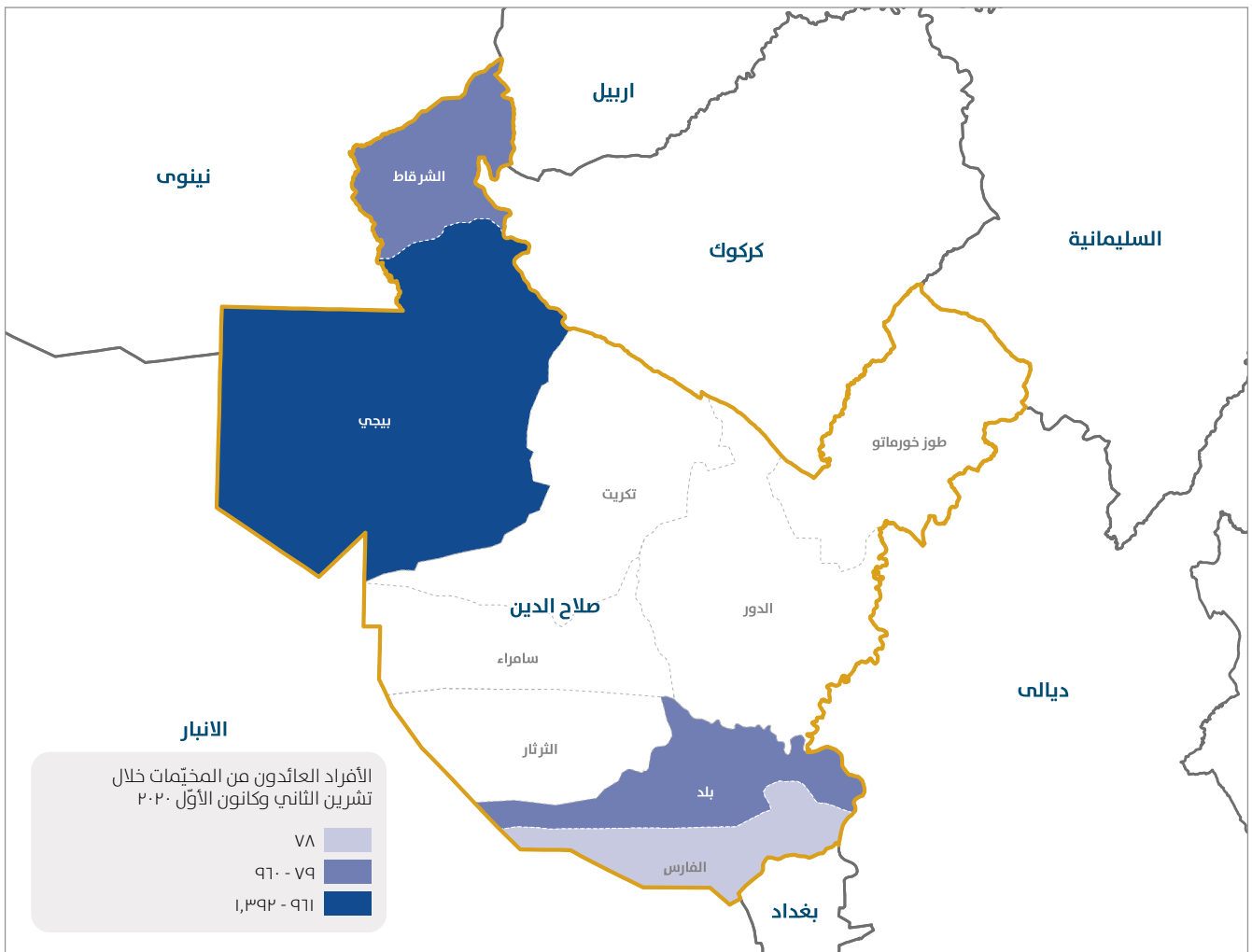
٦ يرجى الرجوع إلى تقرير تتبع حالات الطوارئ عن حركة النازحين في المخيمات لمزيد من التفاصيل عن الوافدين الجدد منذ بدء إغلاق المخيمات في منتصف تشرين الأول..

٧ الجولة ١١٩ للقائمة الرئيسية (تشرين الثاني – كانون الأول ٢٠٢٠)

الشكل ٤: عدد الأفراد الوافدين من المخيمات إلى أفضية صلاح الدين (تشرين الثاني – كانون الأول ٢٠٢٠)



الخارطة ١: مواقع صلاح الدين التي قدّم إليها الأفراد العائدون من المخيمات خلال الفترة تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠٢٠

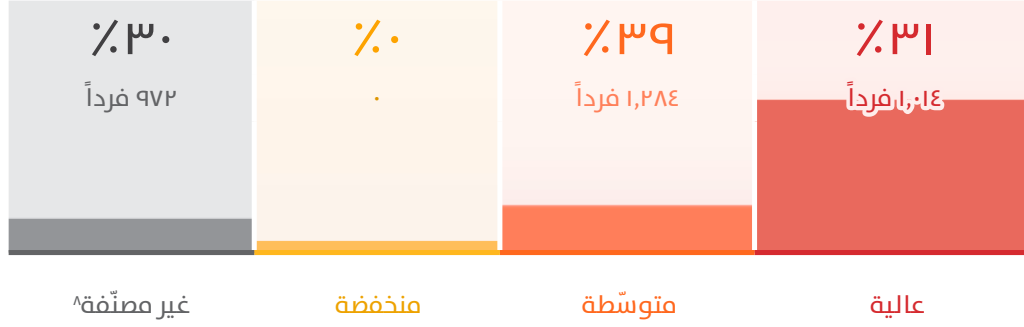


خطورة الظروف في مواقع الوافدين من المخيمات (بين تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠٢٠)

وهذه النسب أعلى من متوسط المحافظة البالغ ٣١٪. واستقر ٣٩٪ من العائدين من المخيمات في مواقع متوسطة الخطورة، بينما عاد الآخرون (٣٠٪) إلى مواقع غير مصنفة في مؤشر العودة.

استقر ما لا يقل عن ٣١٪ (١,٠١٤ فرداً) من الوافدين من المخيمات في مناطق عالية الخطورة خارج المخيمات في صلاح الدين (الشكل ٥). ويستضيف قضاء بلد والشرقاط ٤٠٪ و ٣٨٪ فرداً عائداً من المخيمات إلى مواقع تتسم بظروف قاسية.

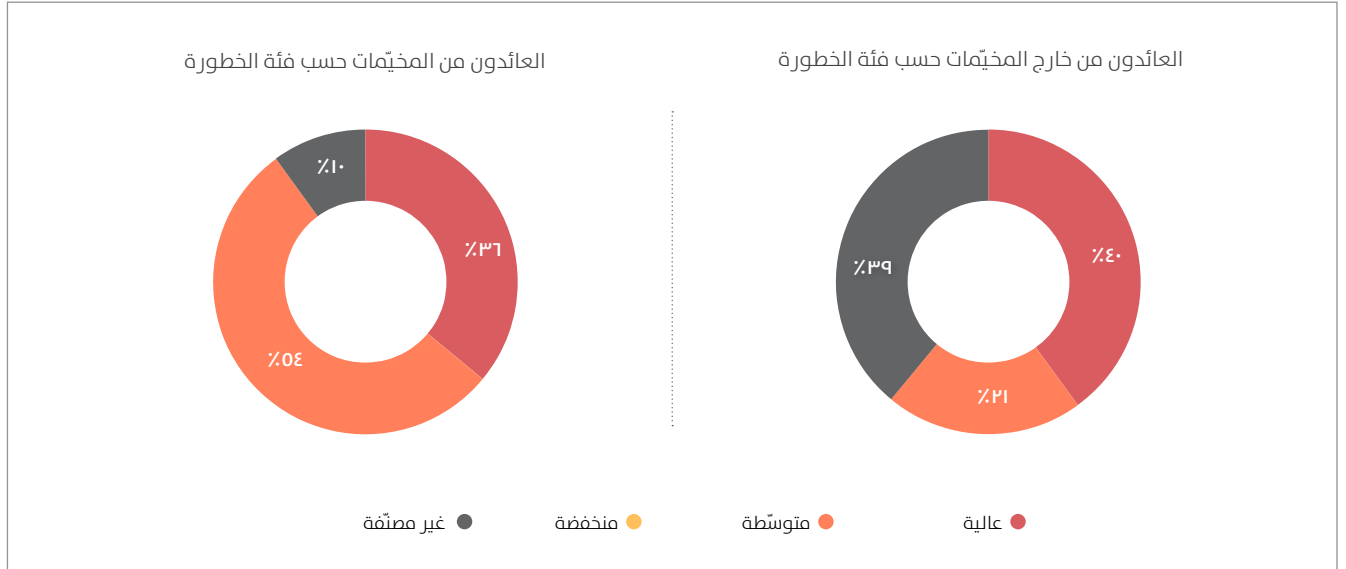
الشكل ٥: توزيع الوافدين الجدد من المخيمات إلى مواقع خارج المخيمات في محافظة صلاح الدين حسب فئة الخطورة



المخيمات إلى صلاح الدين (الشكل ٦). وفي قضاء الفارس، استقرت الغالبية العظمى من العائدين من المخيمات في مواقع مصنفة على أنها شديدة الخطورة، ولا يختلف الحال بالنسبة لقضاء بلد، حيث بلغت نسبة الوافدين الذين يعيشون في ظروف عالية الخطورة ٧٠٪، يليه قضاء الشقاط بنسبة (٣٢٪).

خلال عام ٢٠٢٠، وصل ٦,٠١٨ عائداً (١,٠٠٣ أسرة) من المخيمات إلى مناطقهم الأصلية في صلاح الدين؛ كما وصل خلال العام نفسه، ٣٨,٦٤٠ عائداً (٦,٤٤٠ أسرة) من مواقع خارج المخيمات إلى صلاح الدين. ويبدو الوضع مقلقاً بعض الشيء بالنسبة للعائدين من المخيمات، الذين يعيش ٣٦٪ منهم (٢,١٨٤ فرداً) في ظروف شديدة الخطورة مقارنة بنسبة ٤٠٪ (١٥,٣٦٠ فرداً) من العائدين من مواقع خارج

الشكل ٦: العائدون إلى صلاح الدين في ٢٠٢٠ من المخيمات وخارج المخيمات بحسب فئة الخطورة (كانون الأول ٢٠١٩ – كانون الأول ٢٠٢٠)



خطورة الظروف على مستوى الأقضية

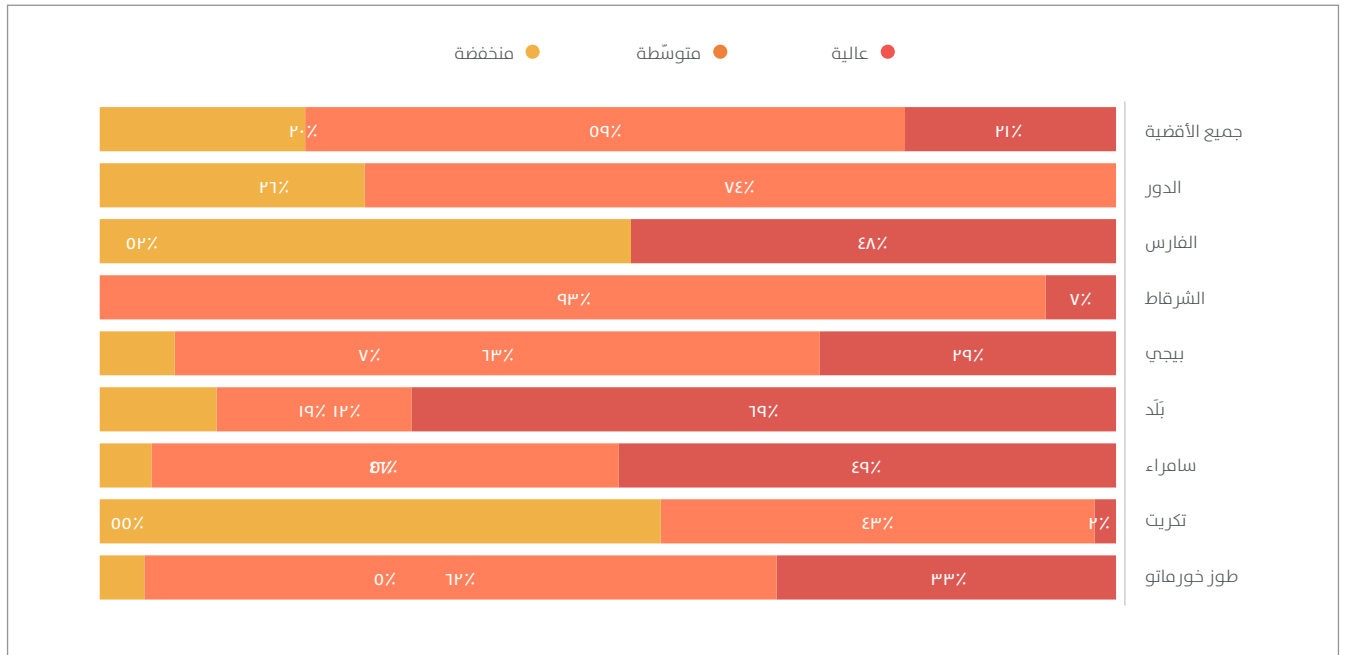
قاسية في محافظة صلاح الدين (١٠٥,٧٦٢ فرداً). ويوجد في بلد أعلى نسبة من العائدين الذين يعيشون في ظروف عالية الخطورة (٦٩٪) يليه قضاء سامراء (٤٩٪) ثمّ الفارس (٤٨٪) وهي نسب أعلى من متوسط المحافظة البالغ ٢١٪.

لغاية كانون الأول ٢٠٢٠، كان قضاء بلد يستضيف (٤٧,٢٥٦ فرداً) وهذا أكبر عدد من العائدين الذين يعيشون في ظروف قاسية؛ يليه قضاء بيجي (٣٠,٢٨٢) وسامراء (٢٨,٢٢٤) (الجدول ٢). ويمثّل عدد العائدين الذين يعيشون في ظروف قاسية في هذه الأقضية ثلاثة أرباع جميع السكان العائدين الذين يعيشون في ظروف

الجدول ٢: عدد العائدين في محافظة صلاح الدين بحسب الأفضية وفئة الخطورة^٩

القضاء	خطورة عالية	خطورة متوسطة	خطورة منخفضة	عدد العائدين
الدور	٠	٤٤,٨٦٢	١٠,٨١٦	٦٠,٦٧٨
الفارس	٥,٩١٠	٠	٦,٤٦٨	١٢,٣٧٨
الشرقاط	١١,٢٠٢	١٥٠,٧٥٠	٠	١٦١,٩٥٢
بلد	٤٧,٢٥٦	١٣,٠٩٢	٧,٨٣٦	٦٨,١٨٤
بيجي	٣٠,٢٨٢	٦٥,٩٥٢	٧,٦٥٦	١٠٣,٨٩٠
سامراء	٢٨,٢٢٤	٢٦,٥١٤	٢,٩٢٨	٥٧,٦٦٦
طوز خورماتو	١٧,١٠٠	٣١,٨٦٠	٢,٢٥٠	٥١,٢١٠
تكريت	٣,٧٠٨	٧٤,٨٨٦	٩٦,٧٧٤	١٧٥,٣٦٨
صلاح الدين	١٤٣,٦٨٢	٤٠٧,٩١٦	١٣٩,٧٢٨	٦٩١,٣٢٦

الشكل ٧: نسبة العائدين بحسب الأفضية وفئة الخطورة في محافظة صلاح الدين



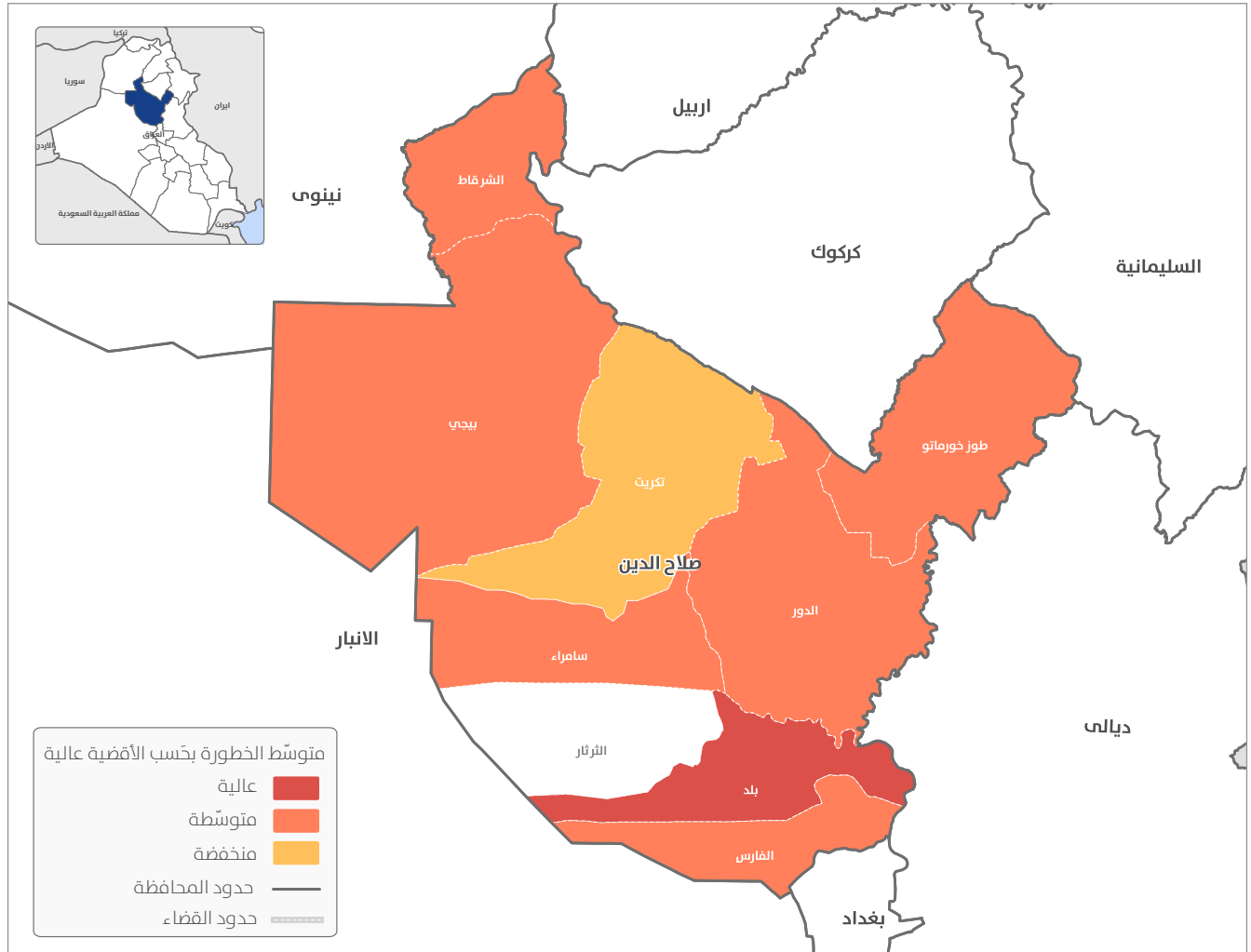
٩ لا يشمل هذا المجموع سوى العائدين في المواقع التي تمّ تقييمها وفقاً لمؤشر العودة، ولا يمثل العدد الإجمالي للعائدين في نينوى، حيث لم يتمّ تقييم بعض المواقع.

التباين على مستوى الأقضية بين كانون الأوّل ٢٠١٩ وكانون الأوّل ٢٠٢٠

تلك الظروف، والتغيرات التي حدثت بشكل خاص في الفترة بين كانون الأول ٢٠١٩ وكانون الأول ٢٠٢٠.

يركز التحليل المعروض في هذا القسم على خطورة الظروف بشكل عام في كل قضاء من أقضية صلاح الدين، إضافة إلى العوامل الرئيسية^١ التي تساهم في

الخارطة ٢: أقضية صلاح الدين بحسب فئة الخطورة

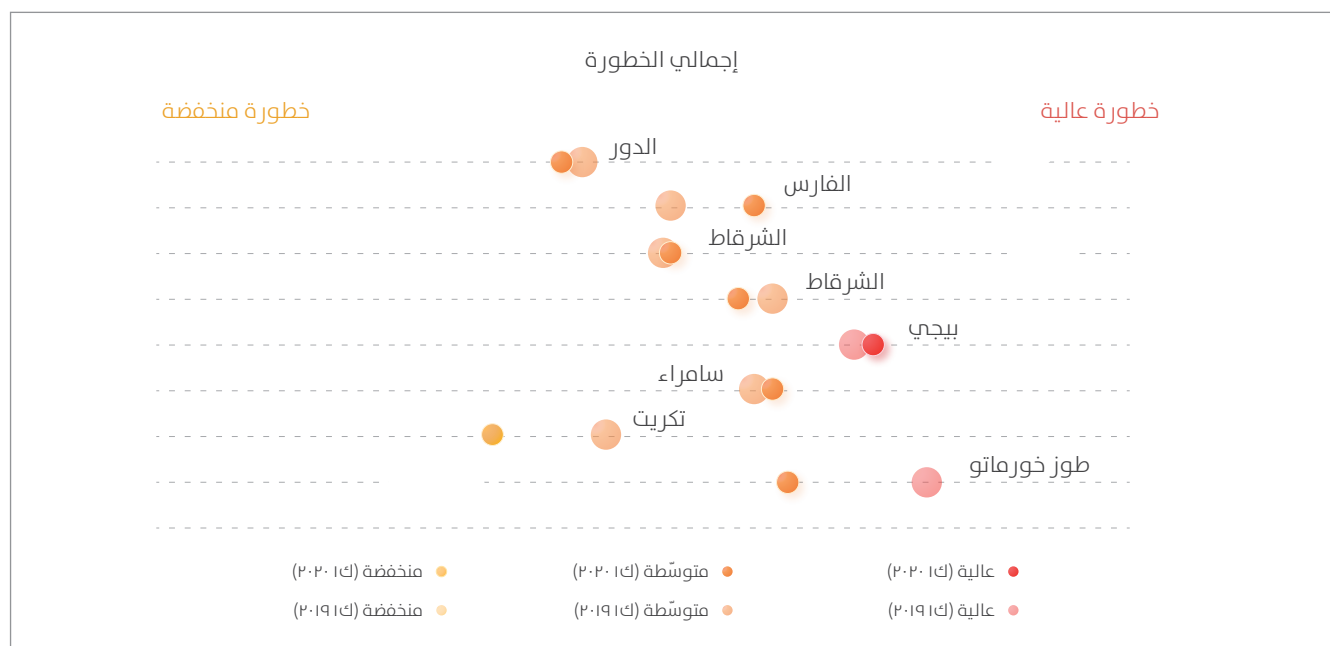


وطوز خورماتو. وكان لتحسّن الظروف في الدور وتكريت و طوز خورماتو، دوراً في انتقال هذه الأمضية إلى فئة أدنى من الخطورة (من المتوسطة إلى المنخفضة، ومن العالية إلى المتوسطة).

كمعدل بالنسبة لكل قضاء، لوحظ تدهورٌ في الخطورة الإجمالية للظروف في أمّضية الفارس والشرقاط وبَدَّ خلال الفترة بين كانون الأول ٢٠١٩ وكانون الأول ٢٠٢٠، بينما سجّل تحسّن طفيف في الظروف في أمّضية الدور وتكررت

١٠ عوامل الخطورة مؤشرة بحسب النوادي؛ وهي توفر معلومات عن الظروف المعيشية التي تساهم في خطورة الظروف من أجل تكوين معلومات أفضل عن التدخلات. فكل دافع من تلك الدوافع يتكوّن من عدّة مؤشرات لمؤشر العودة، ويأخذ في الاعتبار تأثير كل مؤشر منها في تسهيل أو منع العودة وعدد العائدين في الناحية.

الشكل ٨: الخطورة الإجمالية بحسب أقضية صلاح الدين خلال الفترة بين كانون الأول ٢٠١٩ وكانون الأول ٢٠٢٠



التباين في عوامل الخطورة على مستوى النواحي خلال الفترة بين كانون الأول ٢٠١٩ وكانون الأول ٢٠٢٠

قضاء بلد

بعض التحسّن في سبل العيش نتيجة لتعافي الزراعة. من جهة أخرى، تدهورت ظروف السلامة والأمن بسبب تزايد المضايقات عند نقاط التفتيش، والمخاوف من مصادر العنف المختلفة. وشهدت ناحية الاسحاقية، ارتفاعاً معتدلاً في الخطورة من حيث سبل العيش وفرص العمل. أمّا ناحية الضلوعية فهي الناحية الوحيدة في قضاء بلد التي لم تشهد تغييراً ملحوظاً خلال فترة هذا التقرير.

على مدار عام ٢٠٢٠، بقيت الظروف في قضاء بلد ضمن الفئة العالية. مع ذلك، لوحظ بعض الاختلاف في عوامل الخطورة عبر النواحي التابعة للقضاء. إذ شهدت ناحية مركز بلد، حيث تُعزى الخطورة فيها بشكل رئيسي إلى دمار المساكن وقضايا التماسك الاجتماعي، تدهوراً في سبل العيش والخدمات الأساسية، وخاصّة تعافي الأعمال والمشاريع، والوصول إلى الخدمات الحكومية والكهرباء. وفي ناحية يثرب، بقيت الخطورة ضمن الفئة المتوسطة على مدار العام، رغم

بلد	إجمالي الخطورة	دمار المساكن	سبل العيش	الخدمات الأساسية	السلامة والأمن	التماسك الاجتماعي
الضلوعية	متوسطة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	متوسطة
الإسحاقية	عالية ▼	عالية	عالية ▼	منخفضة	عالية	عالية
مركز بلد	عالية ▼	عالية	عالية ▼	متوسطة ▼	منخفضة	عالية
يثرب	متوسطة	عالية	منخفضة ▲	منخفضة	متوسطة ▼	متوسطة

▲ - تحسّن - ▼ تدهور مقارنة بجولة تشرين الثاني - كانون الأول ٢٠١٩

قضاء بيجي

على تحسّن الظروف على مدار العام، إلا أنّ المؤشرات الأخرى بقيت مستقرة، باستثناء زيادة طفيفة في خطورة الظروف تتعلق بقلّة الأهالي القادرين على الوصول إلى فرص العمل. كما بقيت ناحية **مركز بيجي** أيضاً مستقرة خلال العام، مع زيادة طفيفة في الخطورة تتعلق بالمخاوف من انتشار الذخائر الحربيّة غير المتفجرة، التي وضعت السلامة والأمن في الناحية ضمن فئة الخطورة العالية.

بقي **قضاء بيجي** أيضاً ضمن فئة الخطورة المتوسطة، إذ بقيت الخطورة عالية في ناحية **الصينّة** بسبب بطء تعافي الأنشطة الاقتصادية، وتدني مستويات العمل، وتعدّد مصادر العنف والوصول المحدود إلى الخدمات كالهرباء والماء. وترتبط الزيادة الكبرى في الخطورة بالأعمال الزراعيّة وتوفر الخدمات الحكوميّة. وفي ناحية **مكدول**، ترتبط خطورة الظروف بشحة الماء؛ إذ ليست هناك علامات

بيجي	إجمالي الخطورة	دّمار المّساكن	سُبل العيش	الخدمات الأساسيّة	السلامة والأمن	التماسك الاجتماعي
المصنّبة	عالية ▼	منخفضة ▲	عالية ▼	عالية ▼	متوسطة	متوسطة ▼
مكدول	متوسطة	منخفضة	متوسطة	متوسطة	متوسطة	منخفضة
مركز بيجي	متوسطة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
▲ - تحسّن - ▼ - تدهور مقارنة بجولة تشرين الثاني - وكانون الأوّل ٢٠١٩						

قضاء سامراء

من مصادر العنف المختلفة، ونقاط التفتيش التي تسيطر عليها جهات أمنية غير حكوميّة، وحالات منع العودة؛ ولم يتغيّر أيّ من هذه المؤشرات على مدار العام. ولا تزال الأوضاع في ناحية **مركز سامراء** سيئة، نتيجة لسوء الخدمات الحكومية، والكهرباء والماء، التي تدهورت جميعها بشكل طفيف على مدار العام، فضلاً عن المخاوف المتعلقة بالحياة العامة اليومية، ومصادر العنف، ووجود وحدات الحشد الشعبي، أو مجموعات أخرى عند نقاط التفتيش، والمضايقات عند نقاط التفتيش، وحالات حظر العودة.

بشكل عام، بقيت الظروف مستقرة في **قضاء سامراء** خلال العام وضمن الخطورة المتوسطة. وتُعزى الخطورة المعتدلة في ناحية **المعتمّم**، بالدرجة الأولى إلى بطء تعافي الأعمال التجارية ومعدلات العمل المنخفضة بين الأهالي. كما تعاني الناحية من ظروف شديدة الخطورة فيما يتعلّق بمصادر العنف ونقاط التفتيش التي تسيطر عليها جهات أمنية غير حكوميّة. مع ذلك، شهدت الناحية بعض الاختلاف على مدار العام. أمّا ناحية **دجلة** فبقيت هي الأخرى ضمن فئة الخطورة المتوسطة بسبب بطء تعافي المشاريع المحلية، والمخاوف

سامراء	إجمالي الخطورة	دّمار المّساكن	سُبل العيش	الخدمات الأساسيّة	السلامة والأمن	التماسك الاجتماعي
المعتمّم	متوسطة	منخفضة	متوسطة	منخفضة	متوسطة	متوسطة ▼
دجلة	متوسطة	منخفضة	متوسطة	منخفضة	متوسطة	متوسطة
مركز سامراء	عالية	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية	متوسطة
▲ - تحسّن - ▼ - تدهور مقارنة بجولة تشرين الثاني - وكانون الأوّل ٢٠١٩						

قضاء طوز خورماتو

المحظورة. ورغم حدوث بعض التحسّن في ناحية **سليمان بيگ**، إلا أنها بقيت شديدة الخطورة، نتيجة لضعف توفير الخدمات الأساسية ومؤشرات السلامة والتماسك الاجتماعي، وبخلاف النواحي الأخرى في قضاء طوز خورماتو، هناك مخاوف كبيرة لدى أهالي هذه الناحية بشأن وجود ذخائر حربية غير متفجرة وعبوات ناسفة، وكانت جهود المصالحة المجتمعية فعالة للغاية على مدار العام، الأمر الذي ساهم في تحسّن الظروف في الناحية، رغم ضعف الوصول إلى الماء والكهرباء.

من بين جميع أممية صلاح الدين، شهد **قضاء طوز خورماتو** تحسّناً ملحوظاً خلال العام، وانتقل من فئة الخطورة العالية إلى المتوسطة، وعلى مستوى النواحي، هيّطت ناحية **الأمري** إلى فئة الخطورة المتوسطة خلال العام، نتيجة للمصالحة المجتمعية. وارتفعت بشكل طفيف، معدلات الوصول إلى الخدمات الحكومية والبنية التحتية واستعادة الأعمال المحلية والأنشطة الزراعية. وكذلك الحال في ناحية **مركز طوز خورماتو**، حيث يُعزى انخفاض درجة الخطورة إلى جهود المصالحة المجتمعية رغم ضعف الحصول على الكهرباء، ووجود مصادر العنف، وتعدّد الجهات الأمنية، والإشغال غير القانوني لمساكن الغير، والعودة

طوز خورماتو	إجمالي الخطورة	دمار المساكن	سبل العيش	الخدمات الأساسية	السلامة والأمن	التماسك الاجتماعي
الأمري	متوسطة ▲	منخفضة ▼	منخفضة	عالية ▼	عالية	متوسطة ▲
مركز طوز خورماتو	متوسطة ▲	منخفضة	منخفضة	متوسطة	عالية	متوسطة ▲
سليمان بيگ	عالية ▲	منخفضة	منخفضة ▲	عالية	عالية	متوسطة ▲
▲ - تحسّن - ▼ تدهور مقارنة بجولة تشرين الثاني - كانون الأول ٢٠١٩						

قضاء الشرقاط

مسلحة أخرى تسيطر على نقاط التفتيش إلى جانب الجيش العراقي والشرطة المحلية والشرطة الاتحادية، والمضايقات عند نقاط التفتيش، وحالات منع العودة. وكان هناك اختلاف بسيط أو معدوم في هذه العوامل وعوامل أخرى على مدار العام.

شهدت ناحية واحدة في **قضاء الشرقاط** عودة الأهالي إليها، وهي **مركز الشرقاط** ذات الخطورة المتوسطة. وتعزى خطورة الظروف في هذه الناحية إلى التعافي البطيء للأعمال التجارية المحلية، والمخاوف من مصادر العنف المختلفة، ووجود جهات أمنية متعددة ووحدات الحشد الشعبي، أو مجموعات

الشرقاط	إجمالي الخطورة	دمار المساكن	سبل العيش	الخدمات الأساسية	السلامة والأمن	التماسك الاجتماعي
مركز الشرقاط	متوسطة	منخفضة	متوسطة	منخفضة	متوسطة	متوسطة
▲ - تحسّن - ▼ تدهور مقارنة بجولة تشرين الثاني - كانون الأول ٢٠١٩						

قضاء الفارس

شهدت زيادة معتدلة في الخطورة المتعلقة بالحياة العامة اليومية والمخاوف من مصادر العنف المختلفة؛ كهجمات داعش، والأفعال الانتقامية، والاشتباكات بين قوات الأمن أو التوترات العرقية والدينية والعشائرية، وتردي الكهرباء والخدمات الحكومية.

بقي قضاء الفارس، وناحية مركز الدجيل التابعة له ضمن فئة الخطورة المتوسطة، مع زيادة هامشية. وتعزى خطورة الظروف في هذه الناحية إلى بطء تعافي الأعمال التجارية المحلية وقلة فرص العمل، إضافة إلى سيطرة جهات أمنية غير حكومية على نقاط التفتيش، وخطر العودة. وكانت الناحية قد

الفارس	إجمالي الخطورة	دمار المساكن	سبل العيش	الخدمات الأساسية	السلامة والأمن	التماسك الاجتماعي
مركز الدجيل	متوسطة	منخفضة	عالية ▼	متوسطة ▼	متوسطة	متوسطة
▲ - تحسن - تدهور مقارنة بجولة تشرين الثاني - وكانون الأول ٢٠١٩						

قضاء تكريت

الوصول إلى فرص العمل، مع تحسن طفيف في انتعاش المشاريع الصغيرة، ونقاط التفتيش التي تسيطر عليها الجهات الأمنية غير الحكومية، واحتلال مساكن الغير. وكما في مناطق أخرى من تكريت، لا زالت هناك مخاوف بشأن مصادر العنف المختلفة وحالات خطر العودة مرتفعة.

قضاء تكريت هو الوحيد الذي شهد تحسناً عاماً خلال السنة. إذ شهدت ناحية العلم تحسناً يعزى إلى وصول الأهالي إلى فرص العمل. في حين بقيت المخاوف من مصادر العنف المختلفة، وحالات العودة المحظورة مستقرة وعالية. كما شهدت ناحية مركز تكريت تحسناً مماثلاً في قدرة الأهالي على

تكريت	إجمالي الخطورة	دمار المساكن	سبل العيش	الخدمات الأساسية	السلامة والأمن	التماسك الاجتماعي
العلم	منخفضة ▲	منخفضة ▼	منخفضة ▲	منخفضة	منخفضة	منخفضة
مركز تكريت	منخفضة	منخفضة	منخفضة ▲	منخفضة	منخفضة ▲	متوسطة
▲ - تحسن - تدهور مقارنة بجولة تشرين الثاني - وكانون الأول ٢٠١٩						

المنظمة الدولية للهجرة – العراق



@IOMIraq

المكتب الرئيسي في بغداد
مجمع يونامي (ديوان ٢)
المنطقة الدولية – بغداد – العراق



iraq.iom.int



iomiraq@iom.int

تنصل

إنّ جميع الآراء الواردة في هذا التقرير، هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن آراء المنظمة الدولية للهجرة. وإنّ التسميات المستخدمة والمواد المعروضة في جميع أجزاء التقرير، لا تعكس رأي المنظمة الدولية للهجرة بشأن الوضع القانوني لأيّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بحدودها أو مساحتها.

تشكر المنظمة الدولية للهجرة في العراق وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب السكان واللاجئين والهجرة (PRM) و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لدعمهما المستمر.



USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE



IOM
وكالة الأمم المتحدة للهجرة

٢٠٢١ © المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو تصوير أو تسجيل أو غير ذلك دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر.